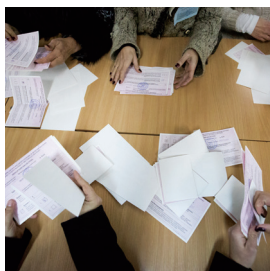




سلسلة إلقاء الضوء على قاعدة بيانات اتفاقات السلام PA-X: النوع الاجتماعي



النساء وإعادة التفاوض بشأن ترتيبات الحكم الانتقالية

كريستين بيل وروبرت فورستر



يستند هذا البحث إلى قاعدة بيانات اتفاقات السلام PA-X التي أبرمت في أي مرحلة من مراحل عملية السلام ما بين عامي 1990 و2016. يمكن البحث في قاعدة البيانات بالكامل وهي تدعم كلاً من الفحص النوعي والكمي لاتفاقات السلام.

المؤلفان: كريستين بيل وروبرت فورستر

مؤل هذا الإصدار من سلسلة إلقاء الضوء بدعم سخي من وزارة ألمانيا الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية.

تعد سلسلة إلقاء الضوء على النوع الاجتماعي في قاعدة بيانات اتفاقات السلام PA-X مبادرةً بتكليف من قسم السلام والأمن في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وجهات النظر التي تم التعبير عنها في هذا الإصدار تخص المؤلفين، ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر هيئة الأمم المتحدة ولا الأمم المتحدة ولا أي منظمة تابعة لها.

تمثل هذه الحلقة من سلسلة إلقاء الضوء أحد مخرجات برنامج أبحاث التسويات السياسية (www.politicalsettlements.org) في جامعة إندبره، والذي يستمد تمويله الرئيسي من وكالة المملكة المتحدة للمعونة التابعة لوزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة لصالح الدول النامية. المعلومات وجهات النظر الواردة في هذا الإصدار تخص المؤلفين. ولا يوجد هنا ما يمثل وجهات نظر الوزارة.

والشكر أيضاً مستحق للفريق في برنامج أبحاث التسويات السياسية، ومنهم كاثرين ناش لمراجعتها مسودات سابقة وهاريت كورنيل وروبرت ويلسون وريك سميث من وكالة سميث للتصميم الذين تولوا أعمال التدقيق والإنتاج. وتظل أي أخطاء مسؤولية المؤلفين دون غيرهما.

صور الغلاف: جميع الصور خاضعة لحقوق الطبع.

©2019 هيئة الأمم المتحدة للمرأة. جميع الحقوق محفوظة.

المحتويات

01	سلسلة إلقاء الضوء على قاعدة بيانات اتفاقات السلام PA-X
02	مقدمة
03	I. التجارب المُقارَنة في إعادة التفاوض بشأن ترتيبات الحكم الانتقالي
07	II. إدماج النساء في ترتيبات الحكم الانتقالية
17	الخلاصة
18	المرفق: اتفاقات السلام المذكورة
22	المراجع

سلسلة إلقاء الضوء على قاعدة بيانات اتفاقات السلام PA-X

تتناول سلسلة إلقاء الضوء على قاعدة بيانات اتفاقات السلام PA-X أسئلة تتعلق بعمليات السلام المقارنة، يثيرها الساعون إلى التأثير على عمليات السلام والانتقال لكي تصبح أكثر شمولاً. تقدّم كل حلقة من سلسلة إلقاء الضوء مواد مقارنة تتعلق بقضية رئيسية، وفي بعض الأحيان تشير إلى سياق محدد أثير السؤال من خلاله، وفي بعض الأحيان توضع في إطار أعم. تتناول سلسلة النوع الاجتماعي الأسئلة التي يثيرها نطاق من الجهات الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع الإشارة إلى مشاركة المرأة المُجدية وكذلك النهج المراعية للنوع الاجتماعي والمستجيبة له.

تتناول هذه الحلقة من سلسلة إلقاء الضوء الأسئلة التالية:

عندما تفشل عمليات الانتقال التي تم التوصل إليها بالتفاوض في المضي قدماً، كيف استخدمت محاولات إعادة تهيئتها في إدراج نصوص تتعلق بمشاركة المرأة في ترتيبات الحكم الانتقالية، وبخاصة المؤسسات التنفيذية والسياسية التشريعية المنشأة لإدارة البلاد أثناء الفترة الانتقالية.

مقدمة

فيما بين عامي 1990 و2015، شهدت 21 منطقة نزاع مختلفة على الأقل مفاوضات حاولت إعادة التفاوض بشأن ترتيبات الحكم الانتقالي التي كانت قد وضعت لتنفيذ انتقال من النزاع والحكم السلطوي إلى السلام. إلا أن كيفية إدماج المرأة كجزء إما من المفاوضات المؤدية إلى ترتيبات انتقالية جديدة أو من المؤسسات السياسية التي ظهرت، لم تحظ إلا بقدر محدود من الاهتمام.

على الرغم من أن المؤسسات السياسية الانتقالية مؤقتة ومصممة 'لخلخلة' النزاع من أجل تمكين تنفيذ عمليات الإصلاح الانتقالية، إلا أنها تعطي المشاركين فيها قدراً كبيراً من السلطة على طبيعة التحول وتشكيله. كما أن هناك أدلة كثيرة على أن الترتيبات الانتقالية 'لاصقة': أي أنها تستمر في مكانها إلى ما بعد الفترة الزمنية المتوقعة للانتقال؛ أو تنعكس بصورة لصيقة على تشكيل أي مؤسسات دائمة مُصمَّمة؛ وتعطي ميزة لمن يتولون المناصب الانتقالية فيما يتعلق بالقدرة على الوصول للمؤسسات الدائمة. لذلك فإن توقيت وكيفية إدماج النساء في مثل هذه الترتيبات كلاهما من الأمور الهامة لاتجاه الانتقال، وللتكافؤ بين الجنسين في الترتيبات الدستورية التي تظهر. ومع نقص تمثيل النساء في الحكومات والبرلمانات على مستوى العالم،¹ فإن لحظات الانتقال تتيح فرصاً للنظر في إدماج النساء، وبالنظر إلى التركيز على إدماج من هُم في قلب القتال، فإن إدماج الفئات الاجتماعية الأخرى مثل النساء يمكن أن يكون هاماً لإضفاء الشرعية على المؤسسات الانتقالية.²

يحدد الجزء الأول القضايا الرئيسية التي عادةً ما يُعاد النظر فيها أثناء عمليات 'مراجعة' ترتيبات الحكم الانتقالي التي لم تُنفَّذ، أو التي طغت عليها وتيرة التغيرات الجديدة في النزاع. ينظر الجزء الثاني في الفرص والتحديات التي تواجه تمثيل النساء في هياكل الحكم الجديدة. ونختتم ببعض الأسئلة التوضيحية التي يُقصد منها توجيه استراتيجيات التفكير الشامل لمناصرة الإدماج المُجدي للمرأة في ترتيبات الحكومة الانتقالية.

1. التجارب المُقارَنة في إعادة التفاوض بشأن ترتيبات الحكم الانتقالي

خلال 25 عاماً الأخيرة، شهد 21 نزاعاً الحاجة لإعادة التفاوض بشأن اتفاقات تقاسم السلطة الانتقالية المصممة لتحقيق الانتقال من حكم الفرد أو من النزاع، أو من كليهما.³ أجريت إعادة التفاوض بشأن الترتيبات الانتقالية، إما نتيجة العودة إلى الصراع العنيف مجدداً (أي عدم التزام الأطراف بالاتفاق) كما هو الحال في ليبيا، أو نظراً لتطور العملية، من خلال جولات مفاوضات متعددة، لكي تشكل جهات فاعلة مسلحة لم تتضمنها الترتيبات قبل ذلك (كما حدث في عملية أروشا في بوروندي أو العملية الكونغولية في جمهورية الكونغو الديمقراطية).

عند إعادة التفاوض بشأن ترتيبات الحكم الانتقالي، يشير استعراض للاتفاقات ذات الصلة فيما بين عامي 1999 و2015 إلى الحاجة للتعامل مع مجالات الاختلاف التالية عادةً - والتي لها جميعاً آثار تتعلق بالنوع الاجتماعي، على النحو الذي نتناوله في الجزء الثاني.

الأنظمة والهيكل

◀ **هياكل السلطة التنفيذية وسلطاتها عادة ما تمثل هذه الأمور محور تركيز إعادة إنشاء الترتيبات الانتقالية.** ويعد ترتيب السلطة التنفيذية لحكومة انتقالية من الأمور الخلافية نظراً لأن الكثير من العمليات الانتقالية تهدف إلى الجمع بين من كانوا أطرافاً في النزاع ضمن حكومة تقاسم سلطة مشتركة أو هيكل للوحدة الوطنية. على سبيل المثال، شهدت عملية السلام الليبيرية تغيرات مستمرة في مجلس الدولة المؤقت ما بين 1992 إلى 1996 استجابة لديناميات الحرب الأهلية الأولى، لاستيعاب الفصائل المتحاربة أولاً، ثم إدخال الجهات الفاعلة من المجتمع المدني في هياكل الحكم الانتقالي لتحقيق التوازن. في عام 1996، عُيِّنَت السياسية روث بيري رئيسةً للمجلس في ترتيب مع الفصائل المتحاربة يهدف إلى تمكين المجلس من أداء وظائفه بصورة أكثر فعالية ومصداقية.⁴ كان إدخال إحدى الجهات الفاعلة غير المسلحة إلى المجلس أمراً مقصوداً، لإضفاء الشرعية على الحكومة وتحفيز امتثال أطراف النزاع فحسب، وإنما أيضاً لتوفير وسيلة لكسر الجمود في صنع القرار.⁵

في مدغشقر، ما بين عامي 2009 إلى 2013، كان تشكيل الحكومة الانتقالية ومسألة من يتولى رئاسة السلطة التنفيذية يمثلان المجال الرئيسي للاختلاف بين الزعماء السياسيين المتنافسين. ونتيجة لذلك، فإن الترتيبات الناتجة عن المحادثات التي جرت بوساطة دولية تميزت بوجود تفاوتات متعددة في تصميم السلطة التنفيذية، تشمل إنشاء مناصب متعددة لنواب الرئيس، كما جرت ترقية نائبي رئيس ليصبحا رئيسين مشاركين في أعقاب محاولة انشقاق من الرئيس الحالي آنذاك. تركت اتفاقات مدغشقر تعيينات مجلس الوزراء خالية بشكل واضح، ربما لكي يجري التعامل معها في مفاوضات لاحقة، ولكن هذا، من الناحية الفعلية، سبب عقبة كبيرة في العملية. وفي المقابل، في جنوب السودان، أنشأ اتفاق عام 2015 نظاماً تقوم فيه كل من حكومة جنوب السودان والمعارضة والمعتقلين السابقين والأطراف السياسية الأخرى، بترشيح وزراء بالتناوب.

وتعتبر الضوابط والتوازنات بين سلطات رئيس الدولة والسلطة التنفيذية من الأمور الهامة أيضاً. في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي أعقاب الانتهاك الأولي [لاتفاق لير فيل لعام 2013](#) من قبل ميليشيات السيليك، أصدر المجلس الوطني الانتقالي [الميثاق الوطني الانتقالي لعام 2013](#) الذي عدل الاتفاق الأصلي، وركز بعض السلطات في يد الرئيس. ولكن الميثاق نص أيضاً على آليات تتطلب التوافق بين الرئيس ورئيس الوزراء بشأن القضايا الرئيسية.

◀ **الضوابط والتوازنات بين الدولة المركزية والأقاليم على مستوى دون الدولة.** حين يكون للنزاع بعد يتعلق بأراضي إقليم معين، فمن المحتمل أن تظهر عناصر "لا مركزية الإقليم" أثناء إعادة التفاوض بشأن ترتيبات الحكم الانتقالي، في محاولة لتقديم قدر أكبر من الضمانات للجماعات المسلحة والساسة الموجودين في مناطق معينة. وقد شهدت جنوب السودان، على سبيل المثال، اتفاقات متتابعة تتناول على نحو متزايد الحكم الإقليمي. ولكن زيادة الهياكل الحكومية على مستوى ما دون الدولة يمكن أيضاً أن يخلق قضايا جديدة: في جزر القمر، أدى النظام الاتحادي الذي أنشئ بموجب [اتفاق فومبوني لعام 2001](#) الذي حاول إعادة توحيد الجزء الانفصالية ضمن اتحاد جديد لجزر القمر إلى هيكل بيروقراطي مكلف، تم تغييره بعد استفتاء عام 2009.

الجهات الفاعلة

◀ **إدماج جهات فاعلة جديدة.** حيثما تكون الحكومة الانتقالية أنشئت بالفعل، عادةً ما ينصب التركيز المحوري لإعادة المفاوضات على إدماج جهات فاعلة 'جديدة' من النزاع ضمن ترتيبات الحكم الانتقالية. في العادة، يمثل إدماج الجهات الفاعلة المسلحة الجديدة محور التركيز الرئيسي للمفاوضات، ولكن نقطة الدخول هذه يمكن استخدامها كفرصة لإشراك النساء والجهات الفاعلة من المجتمع المدني (كما هو مذكور في الجزء الثاني). في أفغانستان، حاول ترتيب تقاسم السلطة الموضح في **اتفاق إسلام آباد لعام 1993** إدماج الحزب الإسلامي في الحكومة التي اتفق عليها في **اتفاق بيشاور لعام 1992**. اعتمدت العملية الصومالية أسلوباً تدريجياً في التعامل مع الجماعات المسلحة، حيث جرى إدماج الفصائل الأكثر اعتدالاً في الحكومة شريطة أن تلتزم بالعمل مع الحكومة. في عام 2010، منح **اتفاق** بين الميليشيا الصوفية، أهل السنة والجماعة والحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية، على سبيل المثال، خمس مقاعد وزارية لأهل السنة والجماعة بالإضافة إلى 34 منصباً آخر في الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية لتعزيز الجبهة في مواجهة جماعة 'الشباب' الإسلامية المتمردة.

◀ **إقصاء المسؤولين السابقين وإدماجهم.** ظلت قضية إقصاء بعض الجهات الفاعلة عن الحكومة سواء بصفة مؤقتة أو دائمة نتيجة دورها في النزاع السابق أو في النظام السابق تسبب خلافات في العديد من عمليات السلام من جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى مدغشقر إلى ليبيريا وجنوب السودان. إذ شهدت العملية في مدغشقر ما بين عامي 2009-2013، على سبيل المثال، سلسلة من القرارات التي تتعلق بمن يحق له، أو لا يحق له، الترشح لإعادة الانتخاب في مرحلة ما بعد النزاع. في الترتيبات الأولى، اتفقت الجهات الفاعلة في النزاع على حظر إعادة انتخاب الرؤساء السابقين، وعرض عليهم بدلاً من ذلك صفة 'أعضاء مجلس الشيوخ' مدى الحياة. وفي المفاوضات التالية، تغير هذا لينتج للرؤساء السابقين الترشح مجدداً للمنصب مع إلزامهم بالاستقالة من مناصبهم خلال فترة زمنية محددة قبل الانتخابات. وفي عام 2010، غير الرئيس الذي كان يشغل المنصب آنذاك بعض جوانب الدستور – بما في ذلك متطلبات الإقامة – لحظر بعض المرشحين المحتملين من قبل خصومه. وفي نهاية الأمر، تفاوض وسيط الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، جواتشيم تشيسانو، للتوصل إلى صفقة 'ني-ني' والتي لا تسمح لأي رئيس سابق بالترشح، مما أعاد الاتفاق إلى المقترح الأول في واقع الأمر.⁶

◀ التوسع في السلطة التشريعية في مقابل التحول إلى الأحزاب السياسية. في بعض العمليات الانتقالية قد لا يوجد مجلس تشريعي أو قد لا يكون فاعلاً، ربما نتيجة انعدام الديمقراطية أو النزاع الدائر أو عدم القدرة على إجراء الانتخابات. وتُنشئ بعض الترتيبات الانتقالية مجلساً تشريعياً مُعيّناً، أو تُراجع مجلساً قائماً بالفعل، ويمكن تغيير تلك المجالس التشريعية إذا فشلت العملية الانتقالية أو تعثرت. في العمليات التي تتسم بانقسام الجماعات المعارضة، حيث تركز عملية السلام على إعادة إدماجهم في المؤسسات السياسية، قد تؤدي المفاوضات إلى توسعة المجلس التشريعي من خلال زيادة عدد المقاعد فيه. في الصومال، أدت المفاوضات مع تحالف إعادة تحرير الصومال المنشق في عام 2008 إلى توسعة البرلمان بمقدار 275 مقعداً، خصص منها 75 مقعداً للجماعات غير المسلحة والتي شملت الجماعات النسائية والمجتمع المدني. وتلجأ بعض عمليات السلام الأخرى إلى الإبقاء على البرلمان دون تغيير، وتحاول تحويل قوات المعارضة إلى حزب سياسي. على سبيل المثال، نص اتفاق السلام مع الجبهة المتحدة الثورية على تحويلها إلى حزب سياسي في الاتفاقات التي أبرمت في سيراليون، إلا أن هذه النهج لم ينجح في هذه الحالة⁷.

II. إدماج النساء في ترتيبات الحكم الانتقالية

ما هي نقاط الدخول المتاحة لإدماج المرأة عند إعادة تشكيل الترتيبات الانتقالية لمعالجة الواقع الجديد للنزاع؟ متى وكيف أعطيت النساء دوراً في ترتيبات الحكم الانتقالي المنقحة من الناحية العملية؟

مبادئ الإدماج

تركز بعض اتفاقات السلام على إرساء مبدأ التوازن بين الجنسين كمبدأ عام من مبادئ المشاركة العامة، بينما تحدد اتفاقات أخرى حصصاً معينة. وفي [اتفاق صن سينج لعام 2003](#) من جمهورية الكونغو الديمقراطية، تنطبق حصة النوع الاجتماعي التي تبلغ 30 في المائة على "جميع قطاعات صنع القرار في الحياة الوطنية." وبالمثل ينص، [التعديل رقم 20 لدستور زيمبابوي](#)، الذي جرى التفاوض للتوصل إليه بين الحزب الحاكم والمعارضة واعتمد في عام 2013، 'على' التوازن بين الجنسين' (50 في المائة في جميع اللجان) كهدف وطني.

الفلبين/ميدانواو،

[مرفق بشأن تقاسم السلطة للاتفاق الإطارى بشأن بانغسامورو، 8 كانون الأول/ديسمبر 2013.](#) "ينشأ مجلس زعماء لبانغسامورو يتألف من الوزير الأول وحكام المقاطعات، وعمد المدن المعتمدة وممثلين عن كل مجتمع من المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية من غير المورو، والنساء، والمجتمعات المحلية للمستوطنين، والقطاعات الأخرى" (النقطة 7، الجزء الثاني).

تعيين النساء. في العادة، يجري تعيين الحكومات والمجالس التشريعية الانتقالية إما بالكامل أو جزئياً، بدلاً من تشكيلها بالانتخاب. تنص المادة 3 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) لعام 1979، على المساواة، وينص الجزء 4 على أنه "يسمح للدول باتخاذ تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة إلى أن تتحقق أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة." ويمكن أن تتضمن هذه التدابير الخاصة نصوصاً مثل الحصص أو المقاعد المخصصة، التي تهدف إلى زيادة تمثيل النساء في المؤسسات السياسية (وسوف تعتمد كيفية تحقيقها على النظام الانتخابي المعتمد). ولكن الهيئات الانتقالية المؤقتة تعد غير دائمة بطبيعتها، وغالباً ما تُعَيَّن ولا تنتخب. لذلك، فإن ضمان أن تنص معايير التعيين على إدماج النساء يعتمد بقدر أقل على النص على تدابير خاصة مؤقتة ويقدر أكثر على ضمان تعيين النساء على قدم المساواة مع الرجال.⁸

باعتبارها هيئات 'مُعَيَّنَة'، تركز التعيينات في المؤسسات السياسية الانتقالية بصفة أساسية على استيعاب الزعماء السياسيين والعسكريين المسؤولين عن النزاع إلى درجة كبيرة. ومن المحتمل أن يؤدي عدم النص على إدماج النساء إلى أن يتألف فريق الحكومة الانتقالية من الذكور بصفة حصرية نظراً لنقص تمثيل النساء في المناصب القيادية في الهياكل السياسية أو المقاتلة.

ويعد تعيين النساء في مناصب محددة في الحكومة الانتقالية أحد أبسط طرق إدماج النساء، وهو شيء يمكن تحقيقه عن طريق تعهدات خطية رسمية أو قرارات خاصة بالتنفيذ، تقضي بتعيين النساء. ويمكن تخصيص مناصب محددة للنساء مثل رئيسة أو نائبة رئيس البرلمان، أو رئيسة أو نائبة رئيس الجمعية الوطنية، كما حدث في دستور نيبال لعام 2015. أو يمكن ترشيح امرأة معينة: وتعتبر حالة روث بيري (ليبيريا)، التي سبقت الإشارة إليها أعلاه، مثالاً على ذلك. ومن الممكن أيضاً النص على الحاجة لإدماج النساء بشكل عام، أو إدراج وزارات جديدة تتعلق بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين - والتي سوف تتطلب حينئذ تزويدها بالموارد المناسبة من الموازنات. ومن الناحية العملية، قد يؤدي هذا إلى خطر تعيين النساء في الحقائق 'الأكثر نعومة' مثل الصحة والنوع الاجتماعي والثقافة والشؤون الاجتماعية، بدلاً من أن يتولين الوزارات 'الأشد' مثل الدفاع والداخلية والخارجية، ولكنه قد يكون أمراً هاماً للدفع قُدماً بجدول أعمال حكومي له القدرة على تضمين مخاوف النساء. في أفغانستان، عَيَّنَت المفاوضات عام 2001 سيما سمر وزيرة لشؤون المرأة ونائبة لرئيس الإدارة الأفغانية المؤقتة.

تركز ترتيبات الحكم الانتقالي بصورة مركزية على استيعاب الجماعات المحورية في النزاع ضمن الحكومة الانتقالية، ولا تهتم كثيراً في العادة بإدماج النساء كجماعة قائمة بذاتها.⁹ ولا يُقدّم فحص اتفاقات إنشاء الحكومات الانتقالية إلا أدلة محدودة على وجود أي نهج واسع النطاق تجاه إدماج النساء في الهيئات التنفيذية الانتقالية. عادةً ما يتولى أعضاء مجلس الوزراء مناصبهم بالتعيين وليس بالانتخاب، وعادةً ما يمثل المعينون دوائر تنظيمية مسلحة تنتم بنقص تمثيل المرأة. ولكن هناك استثناءات حققت فيها المرأة مكاسب هامة في لحظات إعادة التفاوض. في جنوب السودان، على سبيل المثال، ألزم اتفاق عام 2015 أطراف النزاع بأن تشغل النساء 25% على الأقل من الحقائق الوزارية وطالب المجموعات المكلفة بترشيح الوزراء (والتي لم تكن تتضمن أي جماعة نسائية) بترشيح سبع نساء على الأقل (من بين 30 مرشحاً) لمجلس الوزراء.¹⁰ كان هذا الاتفاق يستند إلى التزامات سابقة وردت في اتفاق سابق بشأن الترتيبات الانتقالية (كان قد فشل) وقد أدخلت عليه تعديلات أخرى – تتضمن نصوصاً أقوى لإدماج النساء - في اتفاق منقح عام 2018 وُقِّع لمعالجة الفشل المستمر في الانتقال نحو التقدم. نص اتفاق عام 2018 على تخصيص نسبة 35 في المائة من السلطة التنفيذية للنساء وأن يجري ترشيح 'ما لا يقل عن' عشرة نساء من قِبل الأطراف المشاركة المختلفة، وأن تكون هناك امرأة مرشحة من بين المرشحين الأربعة لمنصب نائب الرئيس، كما نص على مشاركة النساء في هيئة التنفيذ (انظر تحديداً المادة 1.4 من الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، 12 أيلول/سبتمبر 2018).

هناك أيضاً بعض الأدلة على تخصيص حصص للنساء في المجالس التنفيذية الانتقالية على مستوى ما دون الدولة، المنشأة كجزء من الترتيبات الانتقالية. اشترطت الترشيحات للانضمام إلى مجلس ولاية بيبور الكبرى في جنوب السودان، على سبيل المثال، نسبة قدرها 25 في المائة على الأقل من المرشحات.¹¹

المجالس التشريعية وإدماج النساء: في بعض المواقف أنشأت ترتيبات الحكم الانتقالي سلطة تنفيذية كصورة مؤقتة من الحكومة ولم تنص على وجود مجلس تشريعي. وكما يبين الجدول 1 (أدناه)، حيثما تضمنت العملية الانتقالية مجلساً تشريعياً، فإن أي مراجعة للترتيبات المؤقتة قد تتضمن مراجعة هيكل المجلس التشريعي لإضافة المزيد من المقاعد، بطرق تتيح فرصاً لتحديد مشاركة النساء. وقد تستحدث أيضاً ترتيبات تقاسم السلطة، في محاولة لاستيعاب جماعة معينة. وتتضمن هذه الترتيبات: التمثيل النسبي في المجلس التشريعي (حتى يعكس الجماعات المختلفة طبقاً لنسبة تمثيلها في المجتمع بصورة عامة) أو آليات حق النقض (الفييتو) في المواقف التي تتعرض فيها 'مصالحها الحيوية' للتهديد) مثل آليات التصويت الجماعي المرَّجَّح لأصوات معينة. وقد تستحدث هذه الترتيبات جميعاً ضمن مراجعات المؤسسات السياسية الانتقالية. وسوف ترتبط هذه الأنواع من التصميمات السياسية القائمة على المجموعات ارتباطاً وثيقاً بألية تعيين المجلس التشريعي – بما في ذلك النظام الانتخابي في حالة استخدام الانتخابات. من الناحية العملية، تميل اتفاقات السلام إلى تحديد نسب مئوية لإدماج النساء في المجالس التشريعية الانتقالية أكثر مما يحدث مع الهيئات التنفيذية (انظر الجدول 1 أدناه).

ولكن هذه الترتيبات عادةً ما توصي بمشاركة النساء فقط، بدلاً من وضع آليات محددة لإدماجهن أو حتى تحديد مبادئ واضحة. وللتوضيح، ينص اتفاق دار فور لعام 2006 في السودان على: "يُوصى بشدة بأن يكون بعض المرشحين [للائمام إلى الجمعية الوطنية] من النساء." وتذكر أيضاً اتفاقات من توغو والبحرين استخدام النسبة المئوية المخصصة للنوع الاجتماعي، ولكنها لا تحدد النسبة المئوية. وعلى الرغم من ضعف مثل هذه النصوص، إلا أنها تعزز الإدماج باعتباره قيمة رفيعة ويمكن أن توفر الأساس المنطقي لرصد مشاركة المرأة أثناء عملية التنفيذ.

وبالمثل، في اتفاق (المرفق بشأن تقاسم السلطة، 2013): يتعلق بمينداناو في الفلبين، هناك التزام عام بتمثيل النساء:

يجب أن يمثل مجلس بانغسامورو الوحدات السياسية المكونة لبانغسامورو، بالإضافة إلى المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية من غير المورو، والنساء، والمجتمعات المحلية للمستوطنين، والقطاعات الأخرى. ويجب أن يضمن القانون الأساسي لبانغسامورو أن يعكس تمثيل المجلس تنوع بانغسامورو.

في حالة الانتخابات التي تُجرى في وسط العملية الانتقالية أو بعد النزاع، تُلزم اتفاقات سلام عديدة بإدماج النساء على قوائم الأحزاب واستخدام أساليب مثل الإدراج المتبادل للمرشحين على القوائم طبقاً للنوع الاجتماعي طبقاً للأدوار الانتخابية (والذي يطلق عليه في بعض الأحيان 'نظام السحابة').

تؤثر الترتيبات الانتقالية عادةً على المؤسسات السياسية في مرحلة ما بعد النزاع، حيث قد تستمر النصوص الاستباقية الخاصة بإدماج المرأة باعتبارها من التدابير الخاصة المؤقتة.¹² ولكن النص لا يظل على حاله دائماً، على سبيل المثال، نصّ اتفاق غاروي 1 لعام 2011 في الصومال على أن يكون 30 في المائة على الأقل من المرشحين لعضوية الجمعية التأسيسية الوطنية المؤقتة من النساء، ولكنه كان ينص على أن يكون عدد أعضاء البرلمان الاتحادي الصومالي الجديد 225 عضواً، منهم 20 في المائة من النساء (انظر الجدول). وقد تغير هذا في اتفاق غاروي 2 لعام 2012، الذي سار على نفس مبدأ نسبة 30 في المائة من أعضاء الجمعية التأسيسية الوطنية ولكنه أصر على أن يجري التعامل مع ترشيح النساء أولاً. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن الاتفاق يرى أن الترشيحات للبرلمان الاتحادي يجب أيضاً أن يخصص 30 في المائة منها للنساء في برلمان يُعين بناءً على حصة إثنية-قبلية تعرف باسم 'صيغة 4.5'، حيث تمنح حصة متساوية لكل قبيلة من القبائل الأربع 'الكبرى' من أغلبية المناصب والمقاعد، ويمنح الخمس الأخير من المقاعد (0.5) للقبائل الأصغر. ومن الناحية العملية، ظلت العلاقة بين استخدام النوع الاجتماعي والقبيلة كمعايير للتعيين، وكيفية الجمع بينهما، تمثل مشكلة في مرحلة التنفيذ.¹³

الإدماج في الهيئات الأخرى: تُنشأ عادةً عمليات وهيئات انتقالية أخرى أيضاً، أو تُراجع، أثناء إعادة التفاوض بشأن الترتيبات الانتقالية، مما يوفر فرصة لإدراج نصوص خاصة بالنساء إذا لم تكن مُتضمنة من قبل. استحدثت كل من اليمن وميانمار نصوصاً لتمثيل النساء بنسبة 30 في المائة في الحوار السياسي لكل منهما، وعلى الرغم من اختلاف صياغة كل من هذين الالتزامين فيما يتعلق بكونهما التزامين قاطعين أم طموحين. إذ لم تنص ميانمار، على سبيل المثال، إلا على 'بذل الجهود' و'السعي' من أجل تخصيص نسبة 30 في المائة للنساء، في حين قطع اليمن التزاماً أقوى بتضمين نسبة محددة في جمهورية أفريقيا الوسطى، نصّ الميثاق الوطني الانتقالي، لعام 2013، على مقاعد المرأة (4 من 9) في المحكمة الدستورية خلال الفترة الانتقالية. تضمن النص أعداداً محددة من المجتمع المدني و/أو النساء في اللجان الانتخابية في ليبيريا، وفي اللجان الفنية في كل من ليبيريا والصومال، بالإضافة إلى لجان وقف إطلاق النار والعدالة الانتقالية في جنوب السودان. يمكن إنشاء هيئات حكومية إضافية بخلاف السلطة التنفيذية والمجلس التشريعي، وأن تتضمن هذه الهيئات نساء. ومن أمثلة ذلك على المستوى دون الوطني 'مجلس الزعماء' في بانغاسامورو بالفلبين (انظر الجدول أعلاه)، مع وضع المشاركة في إطار من الشروط العامة (تشبه صيغة الإدماج في المجلس التشريعي المذكورة أعلاه).

تجدر الإشارة إلى وجوب التفكير ملياً في الالتزامات العديدة الأكثر تحديداً الخاصة بمشاركة المرأة، نظراً لأن بعض صيغ إدماج النساء يمكن أن تحد من المشاركة. إذ تنص خارطة طريق كامبالا لعام 2011 بشأن العملية الانتقالية في الصومال، على سبيل المثال، على إمكانية مشاركة عدد "يصل إلى أربع نساء" في لجان الخبراء واللجنة الانتخابية - وهو نص يقصد به بلا شك ضمان مشاركة المرأة، ولكنه يمكن أيضاً أن يحد من المشاركة.

الجدول 1: أمثلة للحصص المخصصة للنساء في المجالس التشريعية الانتقالية المنشأة من خلال اتفاقات السلام، 1990-2015

البلد	التاريخ	اسم الاتفاق	الحصة البرلمانية
بابوا غينيا الجديدة (بوغايفيل)	1998	<u>مسودة الاتفاق الأساسي</u> <u>(أُرِفقت بعد ذلك باتفاق إنكلون، 1998)</u>	يتكون المجلس التشريعي (الكونغرس) المُعَيّن من عدد لا يزيد عن خمسة أعضاء تُرَشِّحهم ثمان مجموعات محددة، أحدها 'المنظمات النسائية'.
بوروندي	2004	<u>Accord de a de Pouvoir au Burundi</u>	وجود 30% من النساء كحد أدنى في المجلس التشريعي (المنتخب) الذي يُشكل الجمعية الوطنية (الهوتو والتوتسي يمثلون 60% و40% ويخصص 3 أعضاء للتوا).
العراق	2004	<u>قانون الإدارة للمرحلة الانتقالية</u>	ينتخب المجلس التشريعي طبقاً لقانون انتخابي جديد "يهدف إلى تحقيق هدف أن تمثل النساء ما لا يقل عن ربع الأعضاء في الجمعية الوطنية وأن تُمثّل جميع المجتمعات المحلية في العراق تمثيلاً عادلاً، بما في ذلك التركمان والكلدو الأشوريين وغيرهم."

البلد	التاريخ	اسم الاتفاق	الحصة البرلمانية
الفلبين (مينداناو)	1996	الاتفاق النهائي بشأن تنفيذ اتفاق طرايبس لعام 1976	هيئة منتخبة يكون فيها: "ممثلون للقطاعات في الجمعية التشريعية لا يزيد عددهم عن خمسة عشر في المائة (15%) من إجمالي عدد الأعضاء المنتخبين في الجمعية التشريعية، من العمال والمعاقين والصناعة والمجتمعات المحلية الثقافية للشعوب الأصلية والشباب والنساء والمنظمات غير الحكومية والزراعة ومثل هذه القطاعات الأخرى التي قد ينص عليها القانون الإقليمي يعينهم رئيس حكومة الحكم الذاتي من بين مرشحي المجموعات القطاعية المختلفة؛ ولكن بشرط ألا يقل سن ممثل الشباب عن 18 عاماً وألا يزيد عن 21 عاماً في وقت تعيينهم."
نيبال	2007	الدستور المؤقت	كما تقدم الجمعية الدستورية باعتبارها مجلساً تشريعياً، يتألف من "247 عضواً يُنتخبون بنظام الأغلبية في دورة واحدة و335 عضواً يُنتخبون بنظام التمثيل النسبي و26 عضواً يعينهم مجلس الوزراء". ينص أيضاً على أن اختيار مرشحي الأحزاب السياسية "ينبغي أن يأخذ في الاعتبار مبدأ الشمول؛

[تابع...]

البلد	التاريخ	اسم الاتفاق	الحصة البرلمانية
			<p>وعند تقديم المرشحين طبقاً للفقرة الفرعية (ب)، يجب على الأحزاب السياسية ضمان التمثيل النسبي للنساء، والدليل، والمجتمعات المحلية/الشعوب الأصلية المضطهدة، والأقاليم الخلفية، والمادهيسي والفئات الأخرى، كما ينص القانون. ... (5) دون الإخلال بأي شيء ورد في الفقرة (4)، يجب أن يكون ثلث إجمالي المرشحين على الأقل من النساء... ويحسب ذلك من خلال إضافة عدد المرشحين المقدمين طبقاً للفقرة الفرعية (أ) من الفقرة (3) وعدد المرشحين على أساس التمثيل النسبي طبقاً للفقرة الفرعية رقم (ب) من الفقرة (3).“</p>
الصومال	1993	اتفاق أديس أبابا	<p>هيئة معينة، هي المجلس الوطني الانتقالي، “تتألف من: ثلاثة ممثلين من كل إقليم من الـ18 إقليم المعترف بها حالياً، ويشمل ذلك امرأة من كل إقليم.“</p>

البلد	التاريخ	اسم الاتفاق	الحصة البرلمانية
الصومال	2004	الميثاق الاتحادي الانتقالي لجمهورية الصومال	يُختار 'برلمان اتحادي انتقالي' بواسطة الزعماء السياسيين للقبائل ويتألف من "مانتي وخمسة وسبعون عضواً، منهم اثنا عشر في المائة (12%) على الأقل من النساء."
الصومال	2012	بروتوكول إنشاء البرلمان الصومالي الاتحادي الجديد	يُنتخب مجلس الشعب الجديد بواسطة القبائل ويتألف من "225 عضواً، يجب أن يكون 30 في المائة منهم على الأقل من النساء."

قضايا خلافية أخرى

هناك قضايا أخرى تُناقش كثيراً في الترتيبات الانتقالية وبالتالي يمكن أن يعاد فتحها حين يجري التفاوض بشأن تلك الترتيبات. وجميع هذه القضايا لها أبعاد تتعلق بالنوع الاجتماعي وتتيح فرصاً لإعادة التفكير في الكيفية التي يمكن لمنظور النوع الاجتماعي أن يُثري بها المفاوضات وأن يحسن فرص نجاح الترتيبات الانتقالية. ولا نناقش هذه القضايا بصورة كاملة في هذه الحلقة من سلسلة إلقاء الضوء، ولكننا نعرضها بإيجاز هنا.

◀ **تفاصيل التوقيت** تعد مسألة طول الفترة الانتقالية ومهام الحكومة الانتقالية والهيئات الانتقالية من بين القضايا الحاسمة بالنسبة للإدماج. وعادة ما تنطوي محاولة ضمان المشاركة على محاولة الحد من طول الفترة الانتقالية وتوضيح أي من عمليات الإصلاح المزمع تنفيذها أثناء الفترة الانتقالية ستكون مفتوحة للمشاركة الاجتماعية والتشاور على نطاق واسع. ولكن، في أي إطار للمفاوضات، غالباً ما تكون قضايا الترتيب – وبالأخص متى وكيف يُفتح الاتفاق بين الجهات الفاعلة المسلحة الذي يركز على وقف إطلاق النار، أمام الفئات الاجتماعية والمصالح الأوسع – موضع خلاف شديد وتخضع للتقدير السياسي.

◀ **وقف إطلاق النار والنصوص المتعلقة بالأمن.** تحاول عمليات استعراض الفترات الانتقالية عادةً أن تعيد تحفيز اتفاقات وقف إطلاق النار والالتزام بالانتقال الأمني. ومن المعتاد أن يحدث نوع من أنواع الاندماج بين الجيوش من أجل الجمع بين الفصائل المتحاربة ضمن قوات الدولة، من الناحية الإسمية على الأقل. تتطلب المسائل المتعلقة بتوقيت وكيفية التعامل مع الإصلاح الأمني وكيفية مشاركة النساء، جميعها، النهوض بمنظور النوع الاجتماعي. انظر أيضاً، سلسلة النوع الاجتماعي، بل وفورستر، 2019. إدماج النوع الاجتماعي في اتفاقيات وقف إطلاق النار: بيانات مُقارنة وأسئلة. برنامج أبحاث التسويات السياسية.

◀ **النصوص الإنسانية ونصوص إعادة البناء.** بالمثل، عادةً ما تتيح النصوص الإنسانية ونصوص إعادة البناء فرصة التفكير في مشاركة المرأة في جهود إعادة البناء، وقد تنشئ مؤسسات جديدة تهدف إلى التمكين الاقتصادي. انظر أيضاً سلسلة النوع الاجتماعي، وايز، 2019. منظورا المساعدة الإنسانية والنوع الاجتماعي في اتفاقات السلام، برنامج أبحاث التسويات السياسية.

◀ **العدالة الانتقالية.** توضع عادةً آلية أو عملية ما للتعامل مع 'الماضي'، مما يتيح فرصاً لبيان الكيفية التي سيتم التعامل بها مع قضايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وكيف يمكن للنساء المشاركة في هيئات العدالة الانتقالية أو عملياتها.

انظر أيضاً Jamar and Bell, 2018. Transitional Justice and Peace Negotiations with a Gender Lens (العدالة الانتقالية ومفاوضات السلام من منظور المساواة بين الجنسين)، UN Women.

الخلاصة

عُنيت هذه الحلقة من سلسلة إلقاء الضوء بدراسة كل من الفرص والتحديات المتعلقة بإدماج النساء في ترتيبات الحكم الانتقالي. ونختم بطرح عدد من الأسئلة التي يمكن أن تسألها النساء ومناصرو المساواة بين الجنسين بل وكل من يسعون إلى دعم الترتيبات الانتقالية الفعالة والشاملة، لكي تساعد في صياغة المقترحات:

1. ما هو تشكيل المؤسسات السياسية الانتقالية المقترحة؟
2. ما هي أنواع الخبرات والتجارب والشرعية الجماهيرية اللازمة للحكومة الانتقالية؟
3. هل ستُدجج الترتيبات الانتقالية النساء أو سنتص على مشاركة الجهات الفاعلة من المجتمع المدني بصفة أعم؟ في حالة النص على مشاركة المجتمع المدني، كيف ستضمن تمثيل النساء؟
4. هل وضعت الترتيبات الانتقالية في الاعتبار أنماط المشاورات العامة؟
5. ما هي الحجج التي قد تفيد في مناصرة الإدماج بصفة أعم؟ على سبيل المثال:
أ. الحجج القائمة على تحسين شرعية الترتيبات المؤقتة؟
ب. الحجج القائمة على تحسين فعالية الترتيبات المؤقتة؟
6. هل هناك مجال لإقتراح إدماج نساء محددات في أي حكومة انتقالية مقترحة؟ ما هي الخيارات التي قد تُفيد؟
أ. ترشيح نساء محددات بعينهن؟
ب. جعل المجموعات النسائية ترشح الأعضاء؟
ج. تخصيص عدد محدد من الوزارات تتولاها المرأة؟
د. هل تم تحديد مبادئ إدماج المرأة؟
7. هل هناك هيئة تشريعية منفصلة مُقترحة للعمل أثناء الفترة الانتقالية؟
أ. كيف ستجري هيكلتها؟
ب. هل سنتشأ بالانتخاب أم بالتعيين؟
ج. ما هي المعايير (القوانين أو السياسات القائمة) أو الفرص الموجودة التي تضمن تمثيل النساء؟
8. ما هي الهيئات 'الانتقالية' الأخرى التي يجري إدماجها، وهل يمكن اقتراح نصوص أو مبادئ لإدماج النساء في هذه الهيئات؟

المرفق: اتفاقات السلام المذكورة

- أفغانستان، اتفاق بيشاور، 24 نيسان/إبريل 1992.
متاح من خلال الرابط: <https://peaceagreements.org/view/482/>
- أفغانستان، اتفاق السلام الأفغاني (اتفاق إسلام آباد)، 7 آذار/مارس 1993.
متاح من خلال الرابط: <https://peaceagreements.org/view/409/>
- أفغانستان، اتفاق بشأن الترتيبات المؤقتة في أفغانستان حتى إعادة إنشاء المؤسسات الحكومية الدائمة ('اتفاق بون')، 5 كانون الأول/ديسمبر 2001.
متاح من خلال الرابط: <https://peaceagreements.org/wview/272/>
- البحرين، مقترحات الحوار الوطني في البحرين، ملخص تنفيذي، 28 تموز/يوليو 2011.
متاح من خلال الرابط: <https://peaceagreements.org/wview/1415/>
- Burundi, Accord de Partage de Pouvoir au Burundi, 6 August 2004
متاح من خلال الرابط: <https://peaceagreements.org/view/202/>
- Central African Republic, Accord politique de Libreville sur la résolution de la crise politico-sécuritaire en République Centrafricaine, 11 January 2013
متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/809>
- جمهورية أفريقيا الوسطى، الميثاق الوطني الانتقالي (الدستور المؤقت)، 18 تموز/يوليو 2013.
متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/1659/>
- جزر القمر، اتفاق عام بشأن المصالحة الوطنية (اتفاق فومبوني)، 17 شباط/فبراير 2001.
متاح من خلال الرابط: <https://peaceagreements.org/view/621/>
- جمهورية الكونغو الديمقراطية، المفاوضات الكونغولية: الوثيقة الختامية ('اتفاق صن سيتي')، 2 نيسان/إبريل 2003.
متاح من خلال الرابط: <https://peaceagreements.org/wview/404/>
- جمهورية الكونغو الديمقراطية، Ordonnance No. 08/2002 Du 2 Fev 2008, 2 شباط/فبراير 2008.
متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/wview/1190>

الهند، مذكرة التسوية بشأن المجلس الإقليمي لبودولاند، 10 شباط/فبراير 2003.

متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/wview/652>

العراق، قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، 8 آذار/مارس 2004.

متاح من خلال الرابط: <https://peaceagreements.org/wview/1422/>

ليبيريا، ملحق باتفاق أوجا، 17 آب/أغسطس 1996.

متاح من خلال الرابط: <https://peaceagreements.org/view/551/>

ليبيريا، اتفاقية السلام بين حكومة ليبيريا وجبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وحركة الديمقراطية في ليبيريا والأحزاب السياسية، (اتفاقية أكر)، 18 آب/أغسطس 2003.

متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/wview/338/>

.Madagascar, Charte de la Transition, 9 August 2009

متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/836/>

ميانمار، إطار للحوار السياسي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2015.

متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/wview/1519/>

نيبال، دستور نيبال المؤقت، 15 كانون الثاني/يناير 2007.

متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/wview/1322/>

نيبال، دستور نيبال لعام 2015، 20 أيلول/سبتمبر 2015.

متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/wview/1361/>

بابوا غينيا الجديدة (بوغاينفيل)، مسودة الاتفاق الأساسي بشأن حكومة المصالحة في بوغاينفيل، 24 كانون الأول/ديسمبر 1998.

متاح من خلال الرابط: <https://peaceagreements.org/view/370/>

بابوا غينيا الجديدة (بوغاينفيل)، اتفاق لينكولن بشأن السلام والأمن والتنمية في بوغاينفيل 23 كانون الثاني/يناير 1998.

متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/437/>

- الفلبين (ميندانار)، الاتفاق النهائي بشأن تنفيذ اتفاق طرابلس لعام 1976 بين حكومة جمهورية الفلبين وجبهة تحرير مورو الوطنية، 2 أيلول/سبتمبر 1996.
متاح من خلال الرابط: <https://peaceagreements.org/wview/479/>
- الفلبين (بانغسامورو)، مرفق بشأن تقاسم السلطة للاتفاق الإطارى بشأن بانغسامورو، 8 كانون الأول/ديسمبر 2013.
متاح من خلال الرابط: <https://peaceagreements.org/wview/868/>
- سيراليون، اتفاق السلام بين حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية لسيراليون (اتفاق لومي)، 7 تموز/يوليو 1999.
متاح من خلال الرابط: <https://peaceagreements.org/view/478/>
- الصومال، اتفاق بين الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال وأهل السنة والجماعة، 15 آذار/مارس 2010.
متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/747/>
- الصومال، اتفاق أديس أبابا الذي تم التوصل إليه خلال الدورة الأولى من مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال، 27 آذار/مارس 1993.
متاح من خلال الرابط: <https://peaceagreements.org/view/216/>
- الصومال، الميثاق الاتحادي الانتقالي لجمهورية الصومال، 29 كانون الثاني/يناير 2004.
متاح من خلال الرابط: <https://peaceagreements.org/view/590/>
- الصومال، الاجتماع الاستشاري بشأن إنهاء العنف في الصومال: بيان بشأن اعتماد خارطة الطريق (خارطة طريق كامبالا)، 6 أيلول/سبتمبر 2011.
متاح من خلال الرابط: <https://peaceagreements.org/wview/745/>
- الصومال، قرار بشأن اللجنة الرفيعة المستوى، اتفاق جيبوتي، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2008.
متاح من خلال الرابط: <https://peaceagreements.org/view/686/>
- الصومال، مبادئ غاروي بشأن الانتهاء من الدستور واعتماده وإنهاء الفترة الانتقالية (غاروي 1)، 24 كانون الأول/ديسمبر 2011.
متاح من خلال الرابط: <https://peaceagreements.org/wview/1681/>

الصومال، مبادئ غاروي 2 بشأن النظام الاتحادي ونظام الحكومة وإنهاء الفترة الانتقالية من خلال تفعيل اتفاق غاروي 1 (مبادئ غاروي 2)، 7 شباط/فبراير 2012.

متاح من خلال الرابط: <https://peaceagreements.org/wview/1680/>

الصومال، الدستور المؤقت لجمهورية الصومال الاتحادية، 01 آب/أغسطس 2012.

متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/wview/1360/>

الصومال، بروتوكول إنشاء البرلمان الصومالي الاتحادي الجديد، 22 حزيران/يونيو 2012.

متاح من خلال الرابط: <https://peaceagreements.org/view/779/>

جنوب السودان، الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، 12 أيلول/سبتمبر 2018.

متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/2112/>

جنوب السودان، الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جنوب السودان، 17 آب/أغسطس 2015.

متاح من خلال الرابط: <https://peaceagreements.org/wview/1357/>

جنوب السودان، اتفاق بشأن تسوية النزاع في ولاية غونجلي بين حكومة جمهورية جنوب السودان والجيش/الحركة

الديمقراطية لجنوب السودان/فصيل كوبرا (اتفاق ياو ياو)، 9 أيار/مايو 2014.

متاح من خلال الرابط: <https://peaceagreements.org/wview/1357/>

السودان، اتفاق سلام دارفور، 5 أيار/مايو 2006.

متاح من خلال الرابط: <https://peaceagreements.org/wview/350/>

توغو، Dialogue Inter-Togolais: Accord Politique Global، 20 آب/أغسطس 2006.

متاح من خلال الرابط: <https://peaceagreements.org/wview/1264/>

اليمن، الوثيقة الختامية لمؤتمر الحوار الوطني. 25 كانون الثاني/يناير 2014.

متاح من خلال الرابط: <https://peaceagreements.org/wview/1400/>

زيمبابوي، تعديل دستور زيمبابوي (رقم 20) لعام 2013، 19 آذار/مارس 2013.

متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/1340/>

المراجع

- 1 تشير بيانات الاتحاد البرلماني الدولي بشأن النساء في البرلمانات الوطنية إلى نقص تمثيل النساء في الغالبية العظمى من البرلمانات - ففي نهاية عام 2018 كانت النساء يمثلن في المتوسط 24% من النواب في البرلمانات الوطنية. انظر 'النساء في البرلمانات الوطنية'. متاح من خلال الرابط: <http://archive.ipu.org/wmn-e/classif.htm>
- 2 Anderson, M. and L. Swiss, 2014. Peace Accords and the Adoption of Electoral Quotas for Women in the Developing World, 1990 – 2006 (اتفاقات السلام واعتماد الحصص الانتخابية للنساء في العالم النامي، 1990-2006). Gender, 10, pp. 33 – 61
- 3 أفغانستان (1993-1992)، أنغولا (1998-1994)، البوسنة (1991-1995)، بوغانفيل (بابوا غينيا الجديدة) (1992-2005)، بوروندي (1994-2005)، جمهورية أفريقيا الوسطى (2012-2016)، جزر القمر (1997-2010)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (1996-2006)، العراق (2003-2005)، غينيا بيساو (1998-1999)، كينيا (2008-2010)، ليبيريا (1989-2003)، ليبيا (2011-مستمر)، مدغشقر (2009-2013)، مالي (2012-2015)، مينداناو (الفلبين) (1969-مستمر)، نيبال (2006-2015)، الصومال (1991-مستمر)، جنوب السودان (2013 - مستمر)، السودان (1983 - مستمر)، اليمن (2011 - مستمر). للاطلاع على سلسلة رئيسية لاتفاقات السلام (إعادة التفاوض بشأن ترتيبات الحكم المؤقت) انظر قاعدة بيانات اتفاقات السلام PA-X:
- جمهورية أفريقيا الوسطى: 1998، 2013-2015. متاح من خلال الرابط: <https://bit.ly/2BS96cw>
- ليبيريا: 1990-2003، متاح من خلال الرابط: <https://bit.ly/2Sxk0d9>
- مدغشقر: 2009-2012، متاح من خلال الرابط: <https://bit.ly/2Rzelt7>
- جنوب السودان: 2013-2015، متاح من خلال الرابط: <https://bit.ly/2PhxOxb>
- اليمن (1990): 2011-2014، متاح من خلال الرابط: <https://bit.ly/2KWmmQ9>
- جمع اتفاقات السلام المذكورة في هذه المقالة موجودة في قاعدة بيانات اتفاقات السلام PA-X (2019). قاعدة بيانات اتفاقات السلام وأداء الوصول إليها، الإصدار 2. برنامج أبحاث التسويات السياسية، جامعة إندبيرة، إندبيرة.
- Rachel Anderson, Christine Bell, Sanja Jamar, انظر 'اتفاق السلام'، www.peaceagreements.org
- Badanjak, Robert Forster, Astrid Jamar, Sean Molloy, Jan Pospisil, Laura Wise. (2018). PA-X Codebook, Political Settlements Research Programme, (1 الإصدار). (كتاب ترميز قاعدة بيانات اتفاقات السلام PA-X، الإصدار 1). University of Edinburgh, Edinburgh
- 4 الديباجة، ملحق باتفاق أبوجا، 1996.
- 5 Bekoe, D.A., 2008. *Implementing Peace Agreements: Lessons from Mozambique, Angola and Liberia* (تنفيذ اتفاقات السلام: دروس من موزمبيق وأنغولا وليبيريا) (New York: Routledge).
- 6 كان 'اتفاق ني ني (لا ولا)' قد خُرق في البداية حين قبلت المحاكم الانتخابية ترشّح اثنين من الرؤساء السابقين وزوجة رئيس سابق آخر. ولم تجتمع المحاكم الانتخابية مرة أخرى وتقر الاتفاق إلا بعد ضغوط وعقوبات دولية (انظر Pigou, P. 2013. Will Madagascar's Elections End the Perennial Crisis? (هل ستُنهي انتخابات مدغشقر الأزمة الدائمة؟) International Crisis Group, November 12, 2013. متاح من خلال الرابط: <https://www.crisisgroup.org/africa/southern-africa/madagascar/will-madagascar-s-elections-end-perennial-crisis>
- 7 Binnsbø, H.M., and K. Dupuy, 2009. Using Power-Sharing to Win a War: The Implementation of the Lomé Agreement in Sierra Leone (استخدام تقاسم السلطة لكسب الحرب: تنفيذ اتفاق لومي في سيراليون). *Africa Spectrum* 44, no. 3 pp. 87–107

- 8 انظر أيضاً، التوصية العامة رقم 25، الفقرة 1 من المادة 4، من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بشأن التدابير الخاصة المؤقتة، الفقرة 19 والتي تنص على 'وليس كل التدابير التي يحتمل أن تكون، أو ستكون، مواتية للمرأة تُعتبر تدابير خاصة مؤقتة.' / UN Doc. CEDAW/C/2004/I/WP.1/Rev.1, 30 (2004).
متاح من خلال الرابط: <https://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/cedaw30/GenRecWP1-auv.PDF>
- 9 *Guidance on Gender and Inclusive Mediation Strategies* (توجيهات بشأن النوع الاجتماعي واستراتيجيات الوساطة الشاملة للجميع). (New York: United Nations Department of Political Affairs, 2017), 34.
متاح من خلال الرابط: <https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/1.%20English%20-GIMS.pdf>
- 10 جنوب السودان، الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، 17 آب/أغسطس 2015، الفصل 1، المادة 10. متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/1357/>
- 11 اعتُمدت حصص للنساء أيضاً على مستوى ما دون الدولة في الترتيبات غير الانتقالية، كما هو الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية (التمثيل بنسبة 37% في حكومة مقاطعة كيفو)، والهند (التمثيل بنسبة 4.3% في المجلس الإقليمي لبونولاند) ونيبال (المقاعد النسائية في الهيئات التنفيذية للقرى والبلديات).
- 12 انظر المادة 4، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)؛ انظر أيضاً، الأمم المتحدة، لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 25، التدابير الخاصة المؤقتة، (2004) UN Doc. CEDAW/C/2004/I/WP.1/Rev.1, 30.
- 13 Menkaus, K., 2017. Elections in the Hardest of Places: The Case of Somalia الصومال). *Journal of Democracy* 4 pp.132-146. يشير في الصفحة 139 إلى أن 'رعاة القبائل تجاهلوا حصة النساء من المقاعد التي تبلغ 30 في المائة. لم يرغب زعماء القبائل الأكثر قوة في 'التضحية' بأي من المقاعد المخصصة لقبائلهم لصالح مرشحة من النساء.

مَن نحن

يهتم برنامج أبحاث التسويات السياسية بصورة محورية بكيفية جعل التسويات السياسية أكثر استقراراً وأكثر شمولاً للمتضررين منها بعيداً عن النخبة السياسية. وعلى وجه الخصوص، يفحص البرنامج العلاقة بين الاستقرار والإدماج، التي نفهم في بعض الأحيان على أنها علاقة بين صنع السلام والعدالة.

يُعالج البرنامج ثلاثة أسئلة بحثية واسعة النطاق تتعلق بالتسويات السياسية:

1. كيف تظهر الأنواع المختلفة من التسويات السياسية، وما هي الجهات الفاعلة والمؤسسات والموارد والممارسات التي تُشكّلها؟
2. كيف يمكن تحسين التسويات السياسية من خلال مبادرات تتم بدافع داخلي، بما في ذلك أثر العمليات التي تدمج النوع الاجتماعي ومؤسسات سيادة القانون؟
3. كيف يمكن للجهات الفاعلة الخارجية تغيير التسويات السياسية، ومن خلال أي التدخلات؟

تعد أكاديمية العدالة العالمية بجامعة إدنبرة هي المنظمة الرائدة. ويشمل شركاء برنامج أبحاث التسويات السياسية: مركز الدراسات التمسوي للسلام وتسوية النزاعات ومنظمة موارد المصالحة (Conciliation Resources) ومنظمة إنترناشيونال أيديا ومعهد الدراسات الأمنية ومعهد ريفت فالي ومعهد العدالة الانتقالية (جامعة أولستر).

اطلع على مزيد من المعلومات من خلال الرابط: www.politicalsettlements.org



برنامج أبحاث التسويات السياسية. | PoliticalSettlements@ed.ac.uk | @PolSettlements
أكاديمية العدالة العالمية، جامعة إدنبرة، كلية الحقوق EH8 9YL، South Bridge, Old College, المملكة المتحدة
برنامج أبحاث التسويات السياسية مُمول من وزارة التنمية الدولية، المملكة المتحدة